مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ٩ إلى ٢٨)

الجوانب الإيديولوجيّة والسياسيّة والاجتماعيّة في الفكر التكنولوجي العربي

عمر ابراهيم الخطيب
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

مقدمة:

استحوذ الجانب الاقتصادي من الفكر التكنولوجي والتكنولوجيا على تفكير واهتمام الغالبية العظمى من الباحثين العرب في هذا الحقل، واتسم نتاجهم العلمي في هذا الجانب، في الغالب، بطابع شمولي، متمحوراً حول قضيتين مترابطتين: «التنمية المرتكزة على التكنولوجيا» و«نقل التكنولوجيا» وما يرتبط بهما من قضايا أخرى فرعية، تراوحت بين فوائد ومشاكل وأخطار نقل التكنولوجيا، وبين وسائل نقلها ومراحله وشروطه.

وبرغم أهمية الجانب الاقتصادي من التكنولوجيا، إلا أنه لا يبرر إغفال أو إهمال الجوانب الأخرى العديدة من جوانب الموضوع لدى الباحثين العرب المنشغلين أو المشتغلين به. فالتكنولوجيا ليست، كما نعلم، مجرد مفهوم اقتصادي ـ تقني خالص معزولاً عن الواقع الايديولوجي أو الاجتماعي أو التربوي مثلاً. بل أن هذه الجوانب مجتمعة تشكل في نظرنا الوعاء الاجتماعي والموضوعي بالضرورة للتكنولوجيا بمعناها الاقتصادي التقني، فضلاً عن أن الاقتصاد، بصفته أحد العلوم الاجتماعية، لا يمكن إنكار صلاته العضوية بغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والاجتماع..

إنني إذ لا أنكر أن الجوانب غير الاقتصادية لم يتم إهمالها بالكامل أو بالمطلق من جانب الباحثين العرب المعنيين، فإنني أجد أن حجم ما تم تناوله بالبحث من تلك الجوانب من قبلهم لا يشكل إلا نزراً يسيراً لا يتناسب مع حجم ما تم تناوله في الجانب الاقتصادي من ناحية، ولا يتناسب مع أهمية تلك الجوانب في حد ذاتها من ناحية أخرى، من أجل أن تتكامل جميع جوانب الفكر التكنولوجي وجميع جوانب الاستخدام التكنولوجي عند العرب.

لذلك، سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على معالم الفكر التكنولوجي عند العرب من جوانبه الايديولوجية والسياسية والاجتماعية على التوالي، اعتماداً على ما تجمّع لدينا، إلى الآن، من كتابات في تلك الجوانب، وهي كتابات، لقلتها، لا زالت بحاجة إلى جهود علمية مضاعفة لتطوير البحث فيها وإغناءه.

أولاً ـ الجانب الايديولوجي:

إن القضية الأساسية التي تشكل جوهر البحث في هذا الجانب يمكن صياغتها باختصار في التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين تطور العلم والتكنولوجيا من ناحية، وبين المنظور الايديولوجي في المجتمع المعني من جهة أخرى؟

معظم الباحثين في هذا الصدد يجمعون على أن تلك العلاقة هي قائمة بالفعل، بل والضرورة، وأن وجودها يدحض مقولة الحياد العلمي أو التقني على الرغم من وجود صور متفرقة، وبخاصة فيما قبل العصور الحديثة، تشير ـ كما يقول أحدهم ـ إلى استقلال نسبي للعلم وللعلماء عن ايديولوجية مجتمعاتهم. بيد أن الصورة الكلية تظل تثبت علاقة التأثّر والتأثير، وبخاصة في ظل الظروف المحدثة للتنظيم العلمي وتنظيم التقنية بما يتطلب ذلك من تمويل ضخم وتنظيم جمعي دقيق. إذ ليس بمستساغ في المنطق والواقع، كما يقول، الزعم بإمكان استقلال الأجهزة العلمية والتقنية عن مصادر التمويل الضخمة (سواء كانت الدولة أم الشركات)، إذ انتهى إلى الأبد عصر العلم الفردي والتقنية الحرفية. فالاعتمادات المالية المخصصة عادة للبحوث المتصلة بالحرب أكبر من تلك المعنية بتطوير الخدمات والتنمية[1].

إن هذا الرأي يقترب إلى حد كبير مع ما تقدم به باحث آخر يعلن رفضه الصريح والحازم لمقولة يرددها البعض، مفادها أن العلم والتكنولوجيا هما «خاليان من أي قيمة»، بمعنى أنهما ليسا «جيدين» ولا «رديئين» في جوهرهما. أما هو، فيرى أن العلم والتكنولوجيا يعملان ضمن البنى الاجتماعية التي لديها قيم تقليدية وقوى محركة للقوة القائمة، وكثيراً ما يخدم استعمالهما أغراض غير الذين يملكون وسائل دفع ثمنهما. وهذه صفة مميزة لا للبلدان النامية فحسب بل للبلدان المتطورة أيضاً. والأموال التي تنفقها معظم البلدان على البحوث والتنمية وتمويل مشروعات الأبحاث تقررها مراكز القوة في المجتمع، وأنه، حتى علماء الأبحاث الأكثر مثالية يعملون عادة على مشروعات يرجح أن تمولها مؤسسات أخرى. ومصادر التمويل الرئيسية هي عادة الحكومات، وفي البلدان الأكثر تطوراً، ؛ الشركات الكبيرة أو متعددة الجنسية أو كما تسمى أيضاً «دولية النشاط». فهذه الشركات تنفق مبالغ طائلة من المال على تطوير نتاج جديد وبعد ذلك تنفق المزيد من المال على إقناع الناس والأمم الأخرى بشراء النتاج الجديد وتشمل هذه الحالات وسائل النقل الأسرع من الصوت والتكنولوجيا العسكرية، ولا تنفق غير مبالغ صغيرة نسبياً من المال على دراسة العواقب الاجتماعية[2].

وفي مقدمة كتابه القَيّم حول أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث يشن فهمي جدعان «ثورة شك»، إذا جاز التعبير، ضد ثنائي العلم ـ التكنولوجيا بالمعنى الحديث، أو بالتحديد الغربي السائد. فهو يرى أن ثمة واقعة لم يعد بإمكان أحد إنكارها، سواء في ذلك العالِمْ وغير العالِمْ، وهي أن العلم والعالِـمْ قد «فقدا براءتهما»، إذ أصبحا مرتبطين ارتباطاً عضوياً وحيوياً، كما يقول، بالمؤسسات الاجتماعية والمدنية والسياسية والعسكرية، وأن العلم والعلماء قد أصبحا في خدمة المؤسسات الصناعية والعسكرية بدلاً من أن يكونا في خدمة الإنسانية. كما أصبحت الأموال التي تنفق على التجهيزات الحربية المعدة، في اللحظة التي يراها السياسيون المحترفون مناسبة، لتدمير الإنسانية أو لتدمير جزء منها، أعظم بكثير من تلك التي تنفق لإسعاد الإنسانية وتخفيف أعبائها وآلامها. إن العالِـمْ الذي كان يدعي أنه «فوق الغوغاء»، كما يقول جدعان، قد انخرط اليوم في الزحام الكبير وأصبح موظفاً في خدمة مؤسسات بريئة وغير بريئة على حد سواء[٣].

هذه الدعوة التشككية لا بل التحذيرية التي أطلقها جدعان في أواخر عقد السبعينات إزاء وظيفة العلم والتكنولوجيا كما أصبحت هي عليه الآن في أنحاء المعمورة عامة، وفي المجتمعات الغربية الصناعية على وجه الخصوص، كان قد أطلقها أيضاً منذ أقل من عقدين بقليل، وإن بنبرة أكثر حدة وتشاؤمية، محمود أمين العالِـمْ وتوصل إلى نفس النتائج العقائدية التي توصل إليها فيما بعد جدعان.

إذ مع أن محمود العالم لا يجد مجالاً للشك في أن التكنولوجيا قد أصبحت قسمة أساسية من قسمات العصر، بل أصبحت وسيلة حاسمة لتنمية قدرات الإنسان الخلّاقة وتمكينه من السيطرة على قوانين الطبيعة وتحقيق الوفرة الإنتاجية والتعجيل بالتقدم الاجتماعي والحضاري عامة، ورغم أنه يعتبر التكنولوجيا امتداداً تطبيقياً فعالاً للمكتشفات العلمية الباهرة، وأنها قوة ثورية للتعبير والتطوير والتقدم، فإنه برغم ذلك، يرى أن التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن العلم النظري، ليست في ذاتها ثورة اجتماعية ما لم توظف في خدمة التقدم الاجتماعي لصالح كل البشر، لا لصالح مجموعة محددة منهم. فالتكنولوجيا في المجتمعات الرأسمالية، كما يقول العالم، حققت بغير شك انتصارات باهرة في مجال الإنتاج والصناعة والفضاء، إلا أن هذه الانتصارات ـ التي هي انتصارات حضارية بلا شك ـ ما تزال توظف لخدمة المصالح الجشعة لحفنة من الاحتكاريين تحقيقاً لمزيد من الربح ومزيد من الاستغلال ومزيد من السيطرة ومزيد من البطش والعدوان. إنها كما يقول وسيلتها لصناعة أدوات الحرب ووسائل التجسس والسيطرة على قوى العمل البشري واستعباد الشعوب، «إن بريقها الحضاري الساطع يخفي وراءها جرائم بشعة تلوث وجه الحضارة والعلم على السواء».

وإذا كان محمود العالم يشن حرب لا هوادة فيها على العلم والتكنولوجيا في المجتمعات

الرأسمالية فإنه يرحب بها أشد الترحيب في المجتمعات الاشتراكية لأنها «وسيلتها الثورية للتعجيل بالتقدم البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية السلام العالمي». وإذ أنه يرى أن التكنولوجيا لا تغير العقائد السياسية بل لعلها تطور من أساليبها في التطبيق، أو لعلها تتيح لها قدرات أكبر أو تكتشف الحلول لمشكلاتها العملية، إلا أنها لا تغير من المضمون الاستغلالي للمجتمع الرأسمالي، ولا تطمس الاختلاف الجذري بينه وبين المجتمع الاشتراكي. إذ يرى محمود العالم أيضاً أن استخدام التكنولوجيا استخداماً مشتركاً في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي لم يؤد إلى نتيجة إنسانية مختلفة فحسب، بل وإلى أن تصبح التكنولوجيا سلاحاً من أسلحة الصراع والتنافس بين النظامين(٤).

إن الأفكار التي طرحتها أو عبرت عنها الآراء السابقة، بدرجات متفاوتة من الإبانة والوضوح تلتقي جميعها على الإيمان بما يلي:

١ ــ أنه لا يجوز التعامل مع ثنائي العلم ــ التكنولوجيا من خلال منظومة من المفاهيم القيمية المجردة؛ من نوع أن العلم والتكنولوجيا هما «خير» أو «شر» أو من نوع أنهما «جيدين» أو «رديئين»، لأن العلم والتكنولوجيا قد يكونان في آن واحد خير وشر أو جيدين ورديئين.

٢ ــ إن العلم والتكنولوجيا، إذن، في حد ذاتهما، ليسا مرفوضين لذاتهما بل للوظيفة غير الإنسانية اللذان يسخران لتأديتها في المجتمعات الرأسمالية المستغِلة، أما حين يسخران لتلبية أهداف إنسانية فإنهما يؤديان وظيفة «ثورية».

٣ ــ أن على العلم والتكنولوجيا أن يخضعا ــ في المجتمعات غير الاستغلالية ــ إلى ايديولوجية المجتمع لا أن تخضع إيديولوجية المجتمع لهما، لأنه بدون توجيه العلم والتكنولوجيا من أجل التعجيل بالتقدم الإنساني فإنهما يتحولان وكما في المجتمعات الاستغلالية إلى أدوات للاستغلال والحرب والدمار والسيطرة.

٤ ــ أن العلم والتكنولوجيا ليسا «قوة طبيعية» جامحة وعنيدة لا يمكن السيطرة عليهما أو التحكم فيهما، بل هما معارف ووسائل إنتاج المجتمع نفسه وبالتالي فإنهما خاضعتين لسيطرة الإنسان عليهما. غير أن الجهة التي تسيطر عليهما وتوجههما في المجتمعات الاستغلالية هي المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى التي تعمل وفق مذهب «دعه يعمل دعه يمر» فيفيد منها ومن عائدهما حفنة من البشر، بينما من غير الممكن أن يصبح العلم والتكنولوجيا أداة للاستغلال إذا انبثقا من الشعب وأهدافه وتطلعاته، وبالتالي فإن كل الشعب، بجميع فئاته، هو الذي يستفيد منهما ومن عائدهما، كما هو الحال في المجتمع الاشتراكي كما عبر عن ذلك محمود العالم.

إن الآراء التي عرضناها، والنتائج الفكرية التس استخلصناها، وهي آراء ونتائج

لا تجانب الصواب والمنطق، تصطدم بالتأكيد مع دعاة المذهب الاقتصادي الرأسمالي والآخذين به، وليس في العالم الرأسمالي الغربي فحسب بل وفي بعض أنحاء العالم الثالث أيضاً، ومن منظريهم من علماء الاجتماع الغربيين، وعلماء الاجتماع الصناعي تحديداً، الذين ينكرون أي علاقة بين الايديولوجيا والتكنولوجيا، أولئك أنصار «التكنولوجيا لأجل التكنولوجيا» إن صح التعبير، الذين يرون المخترعات المادية وكأنها شيء منفصل تماماً عن مخترعيها ومستعمليها ولا علاقة لها بالثقافة اللامادية أو الجوانب الاجتماعية، فكأن للعلم والتكنولوجيا قانونهما الخاص الذي لا علاقة له البتّة إلا بقانون العرض والطلب الاقتصادي. إن هؤلاء لا يرون في العلم والتكنولوجيا وفي الطلب عليهما أكثر من عملية بيع وشراء، أو أكثر من سلعة(٥).

والواقع أن هؤلاء جميعاً يكونون على حق فيما يذهبون إليه في حالة واحدة فقط، أي عندما تكون الايديولوجيا معزولة عن الشروط الموضوعية التي أدت لنشأتها، أي عندما تكون وهماً ومشوهة للواقع كما يقول كارل ماركس. ولسوء حظ أولئك، إن هذا النوع من الايديولوجيا الوهمية، أي التي تتحدث عن أفكار زائفة وميتافيزيقية غير قائمة بالفعل في عالم الوجود ليست هي التي نعنيها أو نتمسك بها. وبالتالي فإننا حين نتحدث عن ايديولوجيا تربط الوعي بالوجود فإننا نتحدث عن ايديولوجيا قائمة قادرة، ويجب أن تكون قادرة على السيطرة على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٦).

وحين تكون ملكية أكثر من ٩٠٪ من التكنولوجيا العالمية، كما تقول الدراسات، محتكرة من جانب عدد من الدول الرأسمالية الغربية والشركات المتعددة الجنسية، وحين تكون الأرباح التي تجنيها من مبيعات أجهزتها ومعداتها التكنولوجية لدول العالم الثالث أكثر من فاحشة، وحين تضطر هذه الدول لشراء تلك التقنيات بأسعار باهظة وتقتطع أثمانها من الأموال المخصصة لقوت الشعب. . ، حين يحدث كل هذا، كيف لنا أن نتوقع للايديولوجيا أن تنتحي ناصية الطريق مكتفية بأن تبتهج بموكب التكنولوجيا المهيب؟ وإذا كان من شأن استيراد هذه التكنولوجيا واستخدامها أن يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية معينة، كيف يمكن للايديولوجيا أن لا تتدخل لتحديد الكيفيات الأمثل للانتفاع من التكنولوجيا، بما يحسّن الوضعية الاقتصادية ــ الاجتماعية للبلاد ككل، وللمجتمع ككل ويدفعها للأمام، وأن لا تتدخل للحيلولة دون أن يتم احتكار خيرات التكنولوجيا الموعودة من جانب فئة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى فتزداد هوة الفقر وتزداد اللاتوازنات الاقتصادية بكل مضاعفاتها الاجتماعية الخطيرة. كيف يمكن إذن أن تقف الايديولوجيا في كل ذلك على الحياد؟

وأكثر من كل ذلك، بل وأهم منه، حينما يمكن للعلم والتكنولوجيا أن تكون لهما وظيفة غير إنسانية، بما ينجم عنها من دمار وخراب، كيف يمكن للايديولوجيا أن لا تقاتل من أجل

أن تفتك بهذه النزعة وأن تقبرها، وأن لا تتدخل لتوظيف العلم والتكنولوجيا للتنمية والتقدم والرفاهية لمجموع بنى الإنسان، وكأن لا علاقة لهما بالبتة بـالقـوى الساعية لخير الإنسانية وسعادتها وبين القوى الساعية لتلويث الحياة الإنسانية وإفسادها.

إن الاستعمار قادر على أن يجدد ذاته، فيتحول من استعمار كلاسيكي إلى استعمار جديد. كما أن الاستغلال الرأسمالي، وهو ظاهرة ملازمة تاريخياً للاستعمار الغربـي، يستطيع بدوره أن يتلون بألوان مختلفة تتناسب مع متغيرات المرحلة التاريخية المعطاة. وفي مرحلة الاستعمار الكلاسيكي عرف لينين الامبريالية بأنها «أعلى مراحل الرأسمالية» والاستغلال الرأسمالي الذي رافق هذه الامبريالية قد حُـمِل على أكتاف المعدات والأجهزة والسلع المصنعة التي كانت قد أفرزتها الثورة الصناعية الأولى وصدّرتهـا لبلدان العالم الثـالث (شعوب المستعمرات). أما اليوم فإنه يُـحمل «على أكتاف» التقنيات الحديثة «العابرة للقارات» وإلى بلدان العالم الثالث على وجه التحديد، تحت أسماء جذابة ومرتدية أثواب جميلة طرزت عليها عبارات محببة من نوع: التحديث، التنمية، التقدم. إننا نعيش بحق عصر «إمبريالية التكنولوجيا» إمبريالية أكبر وأخطر بكثير من كونها المرحلة الأعلى للرأسمالية؛ إمبريالية أصبحت قادرة على السيطرة وعلى التحكم في كثير من دقائق وتفاصيل حياة البشرية في كل أرجاء المعمورة، وأن تدخل وتتسرب إلى بلدان العالم الثالث بلا أدنى مقاومة من حكوماته ــ فضلاً عن شعوبه ــ بل في معظم الأحيان بكثير من الانبهار والترحيب.

فإذا كانت الثورة العلمية ــ التكنولوجية قد تم إخضاعها في العالم الامبريالي كي تقوم بدورها الخطير هذا بكفاءة وامتياز، فكيف يمكن إذن لايديولوجيا الشعوب النامية والمتخلفة، ايديولوجيا التحرر والتقدم، أن تتخلى عن مبضعها لتشريح بنية إمبريالية التكنولوجيا العملاقة وديناميتها المتدفقة، ولا تأخذ قبالتها موقفاً منيعاً صاداً لزحفها الكاسح؟

ثانياً ــ الجانب السياسي:

مما يؤسف له أن هذا الجانب تحديداً من جوانب التكنولوجيا لم يحظ، رغم أهميته وخطورته في نفس الوقت، إلا بإشارات عابرة جداً في الأدبيات العربية حول هذا الموضوع التي أمكن لنا الاطلاع عليها. ولم نعثر، من بين تلك الأدبيات، على دراسة واحدة عنت بهذا الجانب بمفرده على نحو كاف وشامل، وقدوجدنا أن ندرة، إن لم نقل انعدام المصادر العربية التي يمكن الرجوع إليها لتغطية هذا الجانب من الموضوع، يجب ألا تحول من جانبنا بمحاولة، ولو أولية، تسد جزء من هذا الفراغ البحثي. ومحاولتنا هذه ستتناول الجانب السياسي للتكنولوجيا على مستويات ثلاثة: المستوى الدولي، المستوى الإقليمي العربـي، والمستوى القطري العربـي.

١ ـ المستوى الدولي:

ويمكن رؤية الجانب السياسي للتكنولوجيا الحديثة على هذا المستوى في المظاهر التالية:

(أ) زيادة حدة التبعية السياسية من جانب الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا للدول الصناعية المتقدمة المصدّرة لها: وهذه نتيجة طبيعية معروفة سلفاً، ترتبت على التبعية الاقتصادية والمالية في الأصل. وكما نعلم فإن التأثيرات متبادلة بين الاقتصاد والسياسة، فضلاً عن أن التبعية ظاهرة لا تتجزأ، ذلك أن التبعية في إحدى المجالات لا بد وأن تقود إلى تبعية، بهذه الدرجة أو تلك، في المجالات الأخرى.

وتتخذ التبعية السياسية للدولة المصدرة للتكنولوجيا أشكال متعددة: إكراه الدول النامية، بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، على انتهاج سياسة خارجية تتوافق صراحة مع تلك التي تنتهجها الدولة المصدّرة. إن الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى المصدّرة للتكنولوجيا على بعض الدول النامية الواقعة تحت وطأة التبعية الاقتصادية لها لحملها على اتخاذ مواقف معينة أثناء مناقشة القضايا الدولية أو التصويت على القرارات المتعلقة بشأنها؛ تقدم لنا في كثير من الأحيان أمثلة صارخة على ذلك. ومن تلك الأشكال أيضاً التدخل في طبيعة النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم في الدولة النامية كي يتخذ طالعاً ليبرالياً أو محافظاً حسبما تقتضيه الظروف ـ أو حمل النظام القائم على انتهاج سياسات داخلية معينة من شأنها زيادة درجة التبعية الخارجية.

(ب) تعميق فجوة «أزمة الثقة» بين العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة: وهذا يتضح بجلاء من خلال ما أسفرت عنه لقاءات الحوار بين «الجنوب» أو مجموعة «الشمال» حتى الآن من عدم تحقيق أي خطوة إيجابية على صعيد تقليص فجوة الغنى بين الجانبين عن طريق قيام الدول الغنية الصناعية المتقدمة بتقديم ما من شأنه أن يساعد دول الجنوب على تسريع خطاها التنموية، سواء عن طريق الدعم المالي أو القروض الطويلة الأجل بفوائد بسيطة، أو عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية في شكل سلع مصنعة أو مواد غذائية أو أجهزة ومعدات ومن بين ذلك التكنولوجيا (الجانب المادي منها والجانب المعرفي) بدون شروط من شأنها أن تسبب في قيام علاقات تبعية أو وصاية لصالح الدول الصناعية المتقدمة، وبدون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بسيادتها التامة أو استقلالها الوطني.

وليس هناك أدنى شك في أن هذه العلاقات الاقتصادية الدولية المختلة اختلالاً خطيراً بين دول الجنوب ودول الشمال لصالح هذه الأخيرة، من شأنها أن تعكس نفسها سياسياً بتعميق فجوة أزمة الثقة من دول الجنوب اتجاه دول الشمال، وأن تعمق الترسبات السياسية والنفسية الكثيرة في نفوس أبناء دول الجنوب إزاء الماضي الاستعماري لبعض دول الشمال

ولدورها الاستعماري الجديد من خلال الهيمنة الاقتصادية والعلمية التكنولوجية. إن هذا بالطبع سيؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة «الانفراج الدولي» التي بشّرت بها السنوات الأولى من حقبة السبعينات خصوصاً وأن تضاعف بالتالي من التوترات والأزمات الدولية أو تزيدها حدة.

(ج) **الوقيعة بين بلدان العالم الثالث بعضها البعض**: إذ لأجل أن تحول دول الكتلة الصناعية السبع دون قيام بلدان العالم الثالث باللجوء إلى تكتلات اقتصادية أو سياسية معينة لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى واحتكاراتها للعلم والتكنولوجيا الحديثة، تلجأ بعض دول تلك الكتلة إلى تقديم هامش من العون الاقتصادي أو المالي أو التكنولوجي لمن تختارهم من بين بلدان العالم الثالث الأكثر استعداداً للرضوخ إلى تبعيتها تحت ضغط الأعباء الاقتصادية والمالية. وهذا من شأنه ــ كما حدث في الكثير من الحالات ــ أن ينقل التناقضات القائمة أصلاً بين دول العالم الثالث ككل ودول العالم الصناعي إلى دول العالم الثالث بنفسها، أو بعضاً منها على الأقل. إن من يلقي نظرة على المواجهات والتناقضات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة تقريباً بين دول العالم الثالث بعضها البعض، سواء في مؤتمرات عدم الانحياز أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) بل وحتى الجامعة العربية، يستطيع أن يدرك إلى أي حد تستطيع دول الكتلة الصناعية أن تخترق «جبهة المواجهة» لدول العالم الثالث في أكثر من مكان ومستوى، وأن تمارس ضغوطها وابتزازها الاقتصادي والتكنولوجي، إما لحمل بعض دول العالم الثالث على انتهاج سياسات معينة أو لحملها على التخلي عنها، حسبما تقتضيه مصالحها لدول الصناعية واحتكاراتها الدولية.

٢ ــ على المستوى القومي العربي:

إن الانعكاس السياسي المباشر الذي يمكن أن ينشأ عن التكنولوجيا على هذا المستوى يتمثل في اتساع فجوة «التقسيم الطبقي» ــ حسب تعبير سعدالدين إبراهيم ــ على المستوى القومي بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة أو محدودة الدخل والموارد الطبيعية. ولا يتسع المقام هنا لشرح أسباب ذلك التقسيم ومظاهره ونتائجه البعيدة والقريبة على مستقبل الاندماج أو التعاون الاقتصادي العربي، فذلك ما قد تناولته دراسات قيمة وجادة من زواياه المختلفة(*).

(*) من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

ــ د. سعدالدين إبراهيم: **النظام الاجتماعي العربي الجديد**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون ثاني ١٩٨٢ (الفصل الخامس) ص ١٩٧ ــ ٢٥٢.

ــ د. جميل مطر و/ د. علي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربي**. دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩. =

وما يهمنا إيضاحه هنا هو أن الأقطار العربية الغنية (ولا سيما الخليجية النفطية) قد تمكنت، بحكم التدفق الهائل لعوائدها المالية النفطية (البترودولار) من حيازة بعض ما أنتجته الدول الصناعية المتقدمة من معدات وأجهزة تكنولوجية عن طريق النقل التكنولوجي. وبرغم المساوىء العديدة لعملية النقل هذه من وجهة نظرنا موضوعياً، وعلى الأخص فيما يتعلق بتقنيات الصناعات البتروكيماوية المندمجة اندماجاً كلياً في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، إلا أن القدرة المالية التي توفرت لتلك الأقطار لحيازة التكنولوجيا قد تسبب في حد ذاتها، في زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة أو المحدودة الموارد، إذ جاء دخول الأقطار الغنية حقبة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة (الآلات والمعدات) ليضيف عنصراً جديداً مهمًا من العناصر الأخرى المسببة لتلك الاختلالات، في الوقت الذي تعاني فيه أقطار عربية أخرى عديدة، وخاصة أكثرها فقراً، (اليمن، مصر، السودان، الصومال، موريتانيا) من صعوبات اقتصادية ومالية متفاقمة، تتمثل في ضعف مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتدني دخل الفرد من هذا الناتج، وضعف موازين المدفوعات وعجز الموازنات إلخ.. وأصبح بالمستطاع الحديث عن ظهور «فجوة تكنولوجية» بين الأقطار العربية المختلفة ذاتها.

ومن هنا فإننا لا نستطيع، بأي معيار من المعايير، أن ننكر ما تسببه فجوة التقسيم الطبقي الحاصلة على المستوى القومي العربي، بجوانبها المتعددة، وبضمنها الفجوة التكنولوجية، من انعكاسات على المناخ السياسي العام بين أقطار الغنى وأقطار الفقر أو شبه الفقر. فالعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة لا بد أن تؤدي بالضرورة إلى علاقات سياسية غير متكافئة من الناحية الفعلية لا الشكلية فحسب. ولا شك في أنه كلما ضاقت فجوة التقسيم تلك كلما أمكن التخفيف من حدة الأزمات والتوترات السياسية التي تملأ أرجاء الوطنالعربي، وكلما أمكن نسج علاقات سياسية قائمة على الثقة والتعاون العربي لا على سوء الظن والقطيعة.

= ـ د. عبدالعال الصكبان: **ظاهرة التفاوت الاقتصادي في الوطن العربي**. دار الثورة، بغداد ١٩٨٠.

ـ الإدارة الاقتصادية (جامعة الدول العربية): **الأوضاع والعلاقات الاقتصادية العربية** «شؤون عربية» عدد (٢) نيسان ١٩٨١ ص ٦ ـ ٣٩.

ـ الإدارة الاقتصادية (ج.د.ع.): **الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في السبعينات** «شؤون عربية»، عدد (٤) حزيران ١٩٨١، ص ١٣٩ ـ ١٥٢.

ـ عادل حسين: **المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل**. «المستقبل العربي»، كانون ثاني ١٩٧٩، ص ١٦ ـ ٣١.

٣ ــ على المستوى الوطني أو القطري:

ونستطيع رؤية الانعكاسات السياسية للتكنولوجيا على هذا المستوى كما يلي:

(أ) **الفساد الإداري وضعف المشاركة الشعبية**: فلقد أدى استيراد عدد من البلدان العربية الغنية للتكنولوجيا الحديثة إلى ظهور نخبة اجتماعية جديدة تتألف من أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية التقنية العالية كالخبراء والمهندسين وكبار الموظفين الحكوميين الإداريين وهي نخبة اجتماعية مميزة بحكم المواقع الوظيفية المفصلية في هيكل الاقتصاد الوطني. إن ظهور نخبة كهذه في المجتمعات السائرة على دروب التصنيع والتحديث ليس بالأمر الجديد تاريخياً كما نعلم، غير أن الذي يعطي لهذه النخبة من الموظفين البيرقراطيين أهمية خاصة إضافية في الأقطار العربية المستوردة للتكنولوجيا، أن أعداد هؤلاء التقنيين وكبار المديرين في تلك الأقطار ــ الخليجية تحديداً ــ لا زالت قليلة مقارنة بعدد السكان، وذلك عائد لظروف تاريخية معروفة، حيث ظلت هذه الأقطار منذ عهود طويلة وحتى الأمس القريب تحت حكم المستعمر الذي أبقاها على حالة من التخلف. ولهذا لا عجب أن نرى هؤلاء التقنيين والاداريين يتبوأون مكانة عالية في السلم الاجتماعي، ومعظمهم قد حصل على تعليمه العالي في إحدى الجامعات الغربية. لقد سيطرت هذه النخبة البيروقراطية على نحو خاص على المرافق الاقتصادية الحساسة في الأقطار الخليجية، ولا سيما الشركات البترولية، كما أنيطت بهم مسؤوليات إبرام عقود استيراد الأجهزة التكنولوجية الحديثة على اختلافها فضلاً عن إبرام بعض عقود الإنشاءات والخدمات الكبرى (كعقود إنشاء المطارات والموانىء والجسور والأنفاق والطرقات ومحطات الأقمار الصناعية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخ . .) كما يساهم بعض هؤلاء في وضع الخطط الاقتصادية لبلدانهم.

والموقع الاجتماعي المتميز الذي يحتله هؤلاء التقنيون والإداريون، ليس مرده إلى مجرد الرواتب الحكومية التي يتقاضونها أو إلى بعض الامتيازات المالية الأخرى التي يحظون بها بحكم وظيفتهم، من بدلات وعلاوات وما شابه ذلك فحسب، إذ أن مجمل هذا العائد المالي يعتبر رمزياً في حد ذاته بالنظر إلى العوائد المالية الأخرى المضاعفة التي يتم الحصول عليها بوسائل كسب غير مشروعة من بعضهم بسبب استغلال الوظيفة الرسمية والتصرف في الأموال العامة، فتتحول الوظيفة العامة في مثل هذه الأوضاع ــ حيث تسيطر الدولة بصفتها المستثمر الوحيد على كل مرافق البلاد ــ إلى «فرصة العمر» في سبيل الإثراء الفاحش السريع غير المشروع على حساب المجتمع ككل.

ومما يزيد من سوء بيئة الفساد الإداري هذه من ناحية، ومن أهمية الموقع الاجتماعي الذي تحتله تلك النخبة من ناحية أخرى، هو غياب المؤسسات السياسية والدستورية الديمقراطية الممثلة تمثيلاً حقيقياً للشعب والمعبر أصدق تعبير عن أهدافه ومصالحه وتطلعاته،

حيث أن المؤسسات المسماة «تشريعية» في بعض تلك الأقطار ليست سوى مؤسسات صورية يتم تعيين أعضائها من بين «عليّة المجتمع» الذين لا تتجاوز صلاحياتهم دور «وضع الأختام» على قرارات السلطة التنفيذية. وبذلك تنعدم الرقابة الشعبية الحقيقية على تلك السلطة(*). بل وأكثر من ذلك، فإنه بدلاً من أن تقوم تلك المؤسسات بمراقبة تصرفات القائمين على اقتصاد البلاد والموجلين بمهمات الانفاق العام، فإنها تقوم في بعض الأحيان بدور «التواطؤ الاجتماعي» مع ممثلي السلطة التنفيذية والنخبة التقنية لاقتسام الغنائم الآيلة من سوء استخدام الوظيفة والتصرف بأموال الشعب وذلك بطرق شتى لا يمكن حصرها. ولكن يأتي على رأسها قضايا العطاءات والمناقصات الحكومية والوكالات.. الخ.

لقد أصاب ت.ب. بوتومور عين الحقيقة حين كتب يقول في كتابه القيم «النخبة والمجتمع» في معرض تحليله لهذه الظاهرة في بلدان العالم الثالث أنه في معظم هذه البلدان «نجد أن الفئة ذات الأهمية الكبرى هي فئة الموظفين الحكوميين الكبار الذين يتسلمون مسؤوليات غير عادية ويكتسبون قوة غير عادية في ظروف يجري فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع. ومن زوايا عديدة نجد أن الموظفين الحكوميين بالنسبة للتطور الاقتصادي للأمم الجديدة في القرن العشرين أشبه بما كان المقاولون الرأسماليون بالنسبة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»(٧).

إن ما أردنا تبيانه من خلال كل ما تقدم أن نظهر خطورة الدور الذي تلعبه فئة «المقاولين الرأسماليين» الجدد، مهما كانت الأزياء التي يتنكرون بها في بعض البلدان العربية المستوردة للتكنولوجيا على النحو الذي بيّناه، لا تنحصر في مجرد الفساد الإداري والاستغلال الاقتصادي الذي يقومون به فحسب، بل والأهم من ذلك، ربما يتعداه إلى الحياة السياسية حيث تناط بهم مسؤوليات رئيسية وحيوية كان من المفروض أن تناط بالمؤسسات التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً من الشعب. فأولئك البيروقراطيون أو «المقاولون الرأسماليون» يقومون ــ ويا للمفارقة ــ باسم الشعب وبالنيابة عنه بمسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد، بحيث يشكل استمرارهم على هذا النحو أكبر خطر على الديمقراطية، أي المشاركة الشعبية.

(ب) **تفجر الاضطرابات السياسية والاجتماعية**: على الرغم من أن هناك أسباباً عديدة ومتشابكة ومعقدة قد أدت إلى تفجر الاضطرابات السياسية والاجتماعية في عدد من الأقطار العربية في الحقبة الأخيرة، إلا أنه باستطاعتنا القول بثقة، أن ما يسمى بـ «التنمية

(*) إن هذا لا يعني قطعاً أن الفساد الإداري في الأقطار العربية الأخرى هو أقل سوءاً أو أن المسيرة «الديمقراطية» فيها لا تشوبها شائبة.

المرتكزة على التكنولوجيا» قد لعبت الدور الرئيسي في تفجير تلك الاضطرابات أو أنها على أقل تقدير، كانت هي العامل الأساسي في إنضاج وتسريع عوامل التفجرات السياسية والاجتماعية التي كانت تختمر ببطء في تلك الأقطار في الحقب القليلة الماضية. أماكيف لعبت التكنولوجيا الحديثة ذلك الدور «التفجيري» لتلك الاضطرابات سياسياً، واجتماعياً فيمكن رؤيته من خلال عدد من المعطيات، مستشهدين بمثالين إثنين من مصر «انتفاضة شباط ١٩٧٧»(*) والعربية السعودية (أحداث الحرم الشريف في مكة تشرين ثاني ١٩٧٩)(**) والتي رغم بعض الاختلافات في ظروفها وطبيعة القوى الاجتماعية التي ساهمت فيها ـ قد جاءت وليدة تعارض بعض أنواع التقنيات الجديدة مع العادات والقيم الاجتماعية، وازدياد الفجوة بين الريف والحضر وازدياد حدة التمايز الاجتماعي بين فئات اجتماعية عليا والفئات الأخرى الدنيا.

ثالثاً ـ الجانب الاجتماعي:

ويمكن دراسة هذا الجانب من التكنولوجيا من ثلاث زوايا رئيسية:

١ ـ التكنولوجيا والقيم الاجتماعية:

يرى أحد الباحثين بأن هناك علاقة جدلية بين المخترعات المادية وبين مخترعيها ومستعمليها. إذ عندما يتم اختراع آلة معينة ويبدأ استعمالها ـ بغض النظر عن الأشخاص أو عن المصنع الذين ساهموا في إنتاجها، ولا تعوزهم القدرة على فهمها والتكيف معها ـ يكوّن الناس عادة فكرة عنها قبل اقتنائها. وباستعمالها يزداد فهمها لها ولكيفية إدارتها بالطرق التي تتناسب مع طبيعتها، ويضطرون لصيانتها عندما تتوقف عن العمل، وهذه كلها تصرفات اجتماعية، وجزء من عملية التكيف المصاحبة لاستعمال الآلة وليست متخلفة عنها.

ووفقاً لهذا الرأي، فإن القيم الاجتماعية، شأنها شأن أي جانب آخر في حياة الإنسان، تتأثر بما يطرأ على المجتمع من تغيرات تكنولوجية وتؤثر فيها. وتختلف تبعاً لذلك القيم التي تسود مجتمعاً قبلياً بسيطاً عن تلك التي تسود في مجتمع متقدم تكنولوجياً. إذ بينما تؤكد قيم المجتمع الأول على أهمية القرابة والمسؤولية الجماعية والمكانة الاجتماعية الموروثة، تؤكد قيم المجتمع الثاني على الكفاءة الشخصية والمسؤولية الفردية والمكانة المكتسبة.

(*) حول سياسة «الافتتاح الاقتصادي» التي أدت لهذه الانتفاضة انظر:

ـ د. فؤاد مرسي: **هذا الانفتاح الاقتصادي**: الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠.

(**) حول هذه الأحداث انظر: د. سعدالدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي**. مصدر سابق، ص ١٨١ ـ ١٨٧.

إن ما تقدم هو، في رأينا، صحيح، غير أننا نتحفظ على ذلك الرأي حين يمضي للقول ـ مستنداً في ذلك إلى آراء عدد من علماء الاجتماع الغربيين ـ بأن التكنولوجيا بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة لا تؤثر في القيم الاجتماعية بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة لا تؤثر في القيم الاجتماعية فحسب، بل أنها ـ وهنا مكمن تحفظنا ـ تؤدي إلى ضعف العلاقات القرابية وتفككها من ناحية، وتحتاج إلى تركيب أسري معين يتلاءم مع متطلباتها من ناحية أخرى[٨].

إن تحفظنا على هذا القول نابع من ثلاث أسباب: الأول، أن صاحب هذا القول قد بنى رأيه على أرضية أفكار بعض علماء الاجتماع الأميركيين تحديداً في هذا الصدد، وهي أفكار قد تنطبق على أحوال المجتمعات الصناعية الغربية وقد لا تنطبق بالضرورة على أحوال المجتمعات الأخرى غير الصناعية كالمجتمعات العربية. وبالتالي فإنه لا يجوز سحب أحكام فكرية من هذا القبيل بشكل اتوماتيكي وتعميمها على كل المجتمعات بغض النظر عن تشكلها التاريخي وعن ظروف ومعطيات نشوئها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. بل إننا نذهب إلى القول بأنه لا يجوز تعميم مثل تلك الأحكام حتى بين المجتمعات الصناعية المختلفة ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإنه يصعب القول بأن الثورة العلمية التكنولوجية في اليابان، كمجتمع صناعي آسيوي، قد أنتجت نفس التأثيرات الاجتماعية ـ كضعف القرابة الأسرية مثلاً ـ التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية على المجتمعات الصناعية الأوروبية ـ إذ رغم ثورة اليابان الصناعية التي تقدمت على قوة أوروبا الصناعية ذاتها، لا زال المجتمع الياباني أقرب لروح الشرق منه لروح الغرب.

ويبدو لنا أنه من المفيد، في هذا الصدد، أن نشير إلى أن عالم الاجتماع العربي المعاصر أنور عبدالملك يعتبر أن حضارات الشرق (الصينية واليابانية والإسلامية) تختلف عن الحضارة الغربية في مفهومها للزمان ومن ثم في مفهومها للصيرورة التاريخية. فهو يرى أن تلك الحضارات نشأت في مجتمعات قومية مكثفة اعتادت أن تحيا حياة اجتماعية وحدوية تركيبية شديدة التماسك، وأن عوامل الوحدة الوطنية كانت لديها هي الأساس أجيالاً طويلة قبل نشوء المجتمع الطبقي وظهور صراع الطبقات بالمعنى الحديث[٩].

والسبب الثاني الذي يجعلنا نتحفظ على القول بأن التكنولوجيا تؤدي إلى ضعف علاقات القرابة، أي التفسخ الاجتماعي في المجتمعات العربية، فهو أن هذه المجتمعات لم تدخل أصلاً مرحلة الثورة الصناعية، ولا، من باب أولى، الثورة العلمية ـ التكنولوجية، وبالتالي فإنه لا يصح أن نضع نتائج لا مقدمات لها. أما ما يجري من عمليات لنقل التكنولوجيا إلى تلك المجتمعات، فإنه لم يؤد، للآن على الأقل، إلى إحداث تأثيرات واضحة على درجة الترابط الأسري عند العرب، أو لنقل على أقل تقدير أنه لا يوجد من البحوث

والدراسات الميدانية ما يثبت ذلك. أما السبب الثالث فيرجع في نظرنا إلى خصوصية المجتمعات العربية المعروفة منذ ما قبل الإسلام لدرجة عالية من التماسك الاجتماعي، سواء على مستوى القبيلة أو العشيرة أو الأسرة، وأن الإسلام جاء ليدعو المسلمين إلى التمسك بروابط القربى وبالتضامن الاجتماعي، ولكن على أسس تقدمية جديدة، وهذه الأسس، برغم أنها قامت على أخوة الدين أكثر منها على العصبية القبلية، فإنها لم تؤد إلى إلغاء الوحدات الاجتماعية القديمة بل أبقت عليها، ولكنها هذّبت طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فيما بينها من ناحية، وبينها وبين المجتمع ككل من ناحية أخرى.

٢ ـ الوظيفة الاجتماعية للتكنولوجيا:

في معرض تساؤله عمن يملك التكنولوجيا الحديثة ومن هي الطبقة أو الطبقات الاجتماعية التي تستفيد أساساً من هذه التكنولوجيا، سواء في شكل عائد مباشر أو في شكل سلع لها، يجيب علي الدين هلال قائلاً أن العلاقة بين السياسة التكنولوجية والبناء الاجتماعي، أو على وجه التحديد المكاسب والخسائر النسبية التي تتعرض لها الطبقات الاجتماعية نتيجة لاتباع سياسة تكنولوجية ما، يمكن دراستها من زاويتين:

الأولى: حجم ونوع فرص العمالة التي يقدمها الاختيار التكنولوجي، أي هل تخلق فرص عمالة للفئات المتعلمة تعليمًا عالياً وذات الخبرة الفنية العالية، أم للقطاعات الأكثر عدداً والأقل تعليمًا خبرة: وهنا يعرض الكاتب رأيان في هذا الصدد: الأول يرى بأن هناك علاقة إيجابية بين التوزيع العادل للدخل وتبني تكنولوجيات تستثمر أكثر في الأيدي العاملة، والرأي الثاني يدعو لعدم التسليم بمزايا التكنولوجيا التي تستثمر القوى البشرية في كل الأحيان وفي كل القطاعات الاقتصادية، لأنه يمكن أن يحدث تناقض بين خلق فرص العمالة في الأجلين القصير والطويل من شأنه التضحية بنوع من الاستثمارات التي يمكن أن تخلق فرص أكبر للعمالة في الأجل الطويل.

أما العلاقة الثانية بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي، كما يراها على هلال، فتدور حول من يستفيد من التكنولوجيا ومن يستخدم ناتجها. أي هل يتجه هذا الناتج إلى الطبقات الأكثر دخلاً أم تلك محدودة الدخل؟ ويجيب: إن التكنولوجيا الملائمة هي التي تستجيب لحاجات القطاعات العريضة من المواطنين وليس للاستهلاك الترفي للأقلية الموسرة. ولا يتردد الكاتب في التأكيد على أن التبني غير النقدي أو «بالجملة» للتكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية يؤدي إلى دعم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من طريقة، لأن الفقراء ومحدودي الدخل من أفراد وهيئات لا يمكنهم استخدام التكنولوجيا[١٠].

ويمكننا القول، استناداً على ما تقدم، بأن التكنولوجيا الحديثة التي يتم تبنيها بالجملة في

بلدان العالم الثالث تصبح جزءاً لا يتجزأ من حركة الصراع الطبقي في المجتمع القائم على الظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص، بل أن التكنولوجيا تصبح في هذه الحالة السلاح الأمضى الذي تواجه به الطبقات أو الفئات الاجتماعية المستغلة (بكسر العين) مالكة التكنولوجيا، وبين الطبقات أو الفئات المستغلة (بفتح العين). على أنه حين تخضع الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع، بمن فيهم الأغنياء والفقراء إلى وضعين من «الاستغلال المكثف» أي الاستغلال القائم على أعلى درجة من الاستئثار والسيطرة، من لدن حكم فرد أو عائلة أو طائفة ــ وهناك أمثلة عديدة صارخة كهذه في كثير من أنحاء العالم الثالث ــ فإن التكنولوجيا الحديثة تتحد بالاستبداد، متجاوزة حتى إطار الصراع الطبقي، لتهيمن على مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، أي على وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج من خارج إطار تلك العلاقات، وهذه درجة من الاستغلال والاحتكار لم تعهدها المجتمعات من قبل، فضلاً عن أنها طريقة للاستغلال والسيطرة فريدة من نوعها وهكذا تصبح التكنولوجيا والحالة هذه بحق «ملكية مكثفة» وشديدة التركز، بمعنى أنها حكراً على قلة قليلة من أفراد المجتمع.

وسواء كانت ملكية التكنولوجيا الحديثة شديدة التركز أو قليلة التركز، فإن الذي يحدث أن الطبقات أو الفئات الاجتماعية المحرومة منها تعاني من جراء هذا الاحتكار ظلمًا مركباً، الظلم الأول أي الأصلي، فهو واقع على المجتمع ككل، حيث تتعرض الطبقات أو الفئات المحتازة للتكنولوجيا إلى استغلال من المحتكر الأصلي لها، وهو كما نعلم الدول الصناعية المتقدمة في الغرب والشركات متعددة الجنسية. أما الظلم الثاني فهو ناجم عن احتكار تلك الطبقات أو الفئات لفوائد التكنولوجيا المحتازة، فهي تقوم في الحقيقة بدور «استثمار الاستغلال» إذا جاز التعبير في مجتمعها هي، إنها «الوكيل» المحلي للسوق العالمية للتكنولوجيا، ولا بد للوكيل من أن يتبع قوانين سيده وموكله!

٣ ــ التكنولوجيا وإنسانية الإنسان:

يعتقد عبدالله عبدالدايم أن الثورة العلمية ــ التكنولوجية قد أدت إلى تكريس إنسانية الإنسان واحترامها. فأساليب الإنتاج التي أفرزتها الثورة الصناعية الأولى قد أدت إلى استخدام الإنسان كقوة عمل بسيطة وغير مؤهلة، وإلى الحد من نمو قواه المنتجة وهدر كفاءاته الإنسانية الحقة. وعندما يأخذ الإنسان تدريجياً في استخدام نشاطه السابق، أي في استخدام الآلات الاتوماتيكية التي تحل محله، تظهر قوة عمل جديدة أمضى وأفعل، إنها قوة العلم بوصفه طاقة إنتاجية مباشرة، وبهذا يغدو محور عملية الإنتاج «فهم الطبيعة» وإدراكها، أي امتلاك الإنسان لطاقته المنتجة الخاصة وما وراءها من تراكم للمعرفة الإنسانية أي العلم.

ومن هنا، كما يقول عبدالدايم، ترتبط الثورة العملية والتكنولوجية ارتباطاً جذرياً

بالتغيير الأساسي الذي يطرأ على مجال نشاط الإنسان وبمنزلته الجديدة في عالم القوى المنتجة، وبالتالي بمنزلته الجديدة في الكون عموماً. وهذا التغيير الاجتماعي والإنسان الهائل، كما يصفه، هو أحد الأبعاد الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية، ولن نقوى على أن ندرك جوهرها وروحها وأن نعي دورها وأهميتها إذا نحن لم نر فيها سوى انقلاب داخلي في تقنيات الإنتاج[١١].

وللتدليل على صحة ما ذهب إليه، يحيلنا عبدالدايم إلى المفكر الفرنسي روجيه غارودي، ولا سيما كتابه المعروف «منعطف الاشتراكية الكبير»[١٢] الذي قال فيه أن الثورة العلمية التكنولوجية تقربنا من الإنسان ومن حاجاته، وأن «ذاتية» الإنسان تظهر وتجأر في عصر العلم والتكنولوجيا، وأن قليلاً من التقنية يبعدنا عن الإنسان وأن الكثير منها يمكن أن يردنا إليه. ويؤكد غارودي على أن التقدم العلمي هو العنصر المحرك لنمو الإنتاج في مثل هذه الثورة، وأنه يسبق الإنتاج ويهيب به ويناديه بدلاً من أن يلحق به. ويوضح غارودي بوجه خاص الآثار الاجتماعية والإنسانية للثورة العلمية التكنولوجية، ويبين أنه للمرة الأولى في تاريخ الإنسان تلتقي مطالب النمو الاقتصادي والتقني مع مطالب الديمقراطية ومطالب تنمية الإنسان.

كما يحيلنا عبدالدايم أيضاً إلى ذلك السفر الهام الذي ترجم لأكثر من لغة وهو بعنوان «الحضارة على مفترق الطرق»[١٣] الذي جاء نتيجة جهود علمية في هذا المجال قامت به مجموعة من المفكرين والباحثين التشيكيين عام ١٩٦٦ وانتهوا في دراستهم تلك إلى ضرورة استخلاص النتائج الاجتماعية والإنسانية الجديدة التي تنتج عن الثورة العلمية التكنولوجية، وإلى أهمية دمج هذه الثورة دمجاً جديداً بمعطيات الاشتراكية والماركسية.

والحقيقة أن ما ذهب إليه الأستاذ عبدالدايم إنما يعبر عن تطلع وأمنية أكثر مما يعبر في الظروف الراهنة للسوق العالمية للتكنولوجيا ولقسمة العمل التكنولوجي على الصعيد الدولي عن واقع. فإن كان يؤمن معنا بأن تلك السوق وتلك القسمة هما سوقا وقسمة جائرتين، وإذا كان ما عبر عنه يعكس طموحاً إنسانياً للمستقبل فلا حرج عليه، فتلك أمنية مشروعة. أما إذا كان يعبر عن الواقع، فإن أقل ما يمكن قوله في هذه الآراء أنها مثالية. فالشواهد والحقائق تؤكد على أن إهدار طاقة الإنسان أو قوة عمل العامل البدنية في عمليات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية لا زال قائمًا، وأن الاستغلال الذي كان يتعرض له الإنسان العامل في زمن وسائل الإنتاج الميكانيكية لم ينته، بل ازداد سوءاً وتفاقم في زمن وسائل الإنتاج الأوتوماتيكية، لأن ملكية وسائل الإنتاج هذه مملوكة ملكية إحتكارية ضيقة كما نعلم، ولن تنتهي علاقات الاستغلال تلك إلا بزوال ذلك الاحتكار، أي حين تصبح ملكية وسائل الإنتاج الأوتوماتيكية في أيدي الغالبية العظمى من المجتمع وحين تعم فوائد الثورة العلمية

التكنولوجية ونِعَمها المجتمع ككل تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. ولا نعتقد بأن اليوم الذي ستحدث فيه مثل هذه المتغيرات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية بقريب.

وهناك قضية أخرى يثيرها عبدالله عبدالدايم في هذا الصدد وتتلخص في قوله بأن تراجع دور قوى الإنسان البسيطة في عمليات الإنتاج دوره القائم على البحث والتنظيم والاختراع ــ في ظل الثورة العلمية التكنولوجية ــ لا بد وأن تغيراً العلاقات بين العمال وأرباب العمل، وأن يطرحا على المذاهب الاقتصادية والاجتماعية مواقف جديدة ومشكلات جديدة. فمفهوم الطبقة البروليتارية، كما يقول، آخذ في التغير في إطار تلك الثورة بعد أن أخذ دورها يتضاءل وبعد أن أخذ الدور الأول في الإنتاج ينتقل إلى الفنيين والاختصاصيين والباحثين العلميين المنظمين. وهنا يستشهد عبدالدايم بروجيه غارودي حين يقول، في كتابه آنف الذكر، أن تطور قوى الإنتاج في عصر العلم والتكنولوجيا يولد تناقضات جديدة، أي علاقات جديدة بين الطبقات الاجتماعية وأشكالاً من الصراع محدثة. وينتهي عبدالدايم، في سياق هذا التحليل، إلى المطالبة بإعادة النظر في بعض منطلقات المذاهب الاجتماعية وعلى رأسها الماركسية(١٤).

والحقيقة أن الزعم بأن الدور الثوري للبروليتاريا (الطبقة العاملة) قد أصبح بحاجة إلى إعادة النظر لم يقتصر على عبدالدايم وغارودي وإنما أيضاً شملت عدداً من يسمون بـ «الماركسيين الجدد» من أمثال هربرت ماركيوز وفرانز فانون وريجيه دوبريه، وذلك بسبب بعض المتغيرات الهامة التي طرأت على الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الغربية الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإن هؤلاء يشككون في قدرة تلك الطبقة على إنجاز المهمات الثورية التي أناطها بهم كارل ماركس وأنه، لذلك، ظهرت هناك قوى اجتماعية أخرى وأصبحت مؤهلة موضوعياً وتاريخياً للقيام بتلك المهمات، ومن تلك القوى على سبيل المثال، السود وغيرهم من الفئات الاجتماعية المضطهدة في العالم الغربي، فضلاً عن جيوش العمال المتعطلين عن العمل والذين تتزايد أعدادهم باستمرار.

وبداية، فإننا نعتقد بأنه كان من الأجدى لعبدالدايم وغارودي وفانون ودوبريه الخ.. أن يصبوا نقدهم على أساس نظرية الطبقة العاملة صاحبة الدور التاريخي «الوحيد» في صنع التحولات الاجتماعية الثورة كما بشّر بذلك ماركس، لا لأن هذه الطبقة ــ سواء في المجتمعات الرأسمالية الغربية أو في بلدان العالم الثالث ــ قد أصبحت غير ثورية، بل لأن ماركس عمم هذه النظرية على كل المجتمعات بغض النظر عن تشكلها التاريخي وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية. فجاءت الثورة الصينية، على سبيل المثال، التي انتصرت على أكتاف الفلاحين لا العمال، لتنقض أساس نظرية وحدانية الدور الثوري التاريخي للطبقة العاملة.

أما أن ينصب نقد أولئك المفكرين على نظرية ماركس في الدور التاريخي للطبقة العاملة من زاوية أن الثورة العلمية التكنولوجية قد أفقدت هذه الطبقة دورها الثوري فهذا ما لا نعتقد به لسببين رئيسيين:

الأول: أن هذا القول يؤدي إلى إفقاد الطبقة العاملة أي دور للقيام بالتغيير الثوري. ومع أننا نوافق عل إلغاء الدور (الاحتكاري «للطبقة العاملة في التغيير الثوري، فإننا لا نجد مبرراً موضوعياً لأن لا تكون مؤهلة للقيام «بدور ما» في عملية التغيير تلك، أسوة بغيرها من الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك التغيير كصغار ملاّك الأراضي من الفلاحين والفقراء والمثقفين الثوريين الخ...).

الثاني: إن هذا القول يتضمن معنى أن الطبقة العاملة لم تفقد دورها التاريخي الكامل في التغيير الثور فحسب، بل أنه يتضمن معنى أن هذه الطبقة قد انتقلت فجأة، وبشكل أوتوماتيكي، من كونها طبقة عاملة إلى طبقة بورجوازية متوسطة، طبقة «تقنية» إذا جاز التعبير طالما أن هناك أعداداً متزايدة من العمال قد أصبحوا، كما يقول عبدالدايم، «فنيين ومهندسين وما شابههم». وهذا يعني أيضاً أن هؤلاء العمال قد تحرروا من ربقة الاستغلال الرأسمالي، لا بل وأصبحوا ربما شركاء في وسائل الإنتاج. إن هذه الآراء في رأينا تنطوي على مغالطات فكرية خطيرة. ذلك أنه حتى لو «تخيلنا» حلول علاقات إنتاج كهذه في المجتمعات الرأسمالية، حيث تنتهي منها حركة الصراع الطبقي وهي حالة تخيلية كما ذكرنا ــ فإنه لا يجوز ببساطة إصدار أحكام كهذه بالمطلق على كل المجتمعات، سواء كانت رأسمالية «الشمال» أو رأسمالية «الجنوب».

والخلاصة، أن تلك الأحكام قد بنيت على أساس الافتراض بأن وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية الغربية قد تغيرت بالكامل بمجرد حلول الثورة العلمية التكنولوجية. ونحن نوافق على أن وسائل الإنتاج في كل المجتمعات قد تغيرت بالكامل تقريباً، غير أن تغيرها لم يؤد إلى تغير علاقات الإنتاج، إذا كان المقصود بهذا التغير أنه أدى إلى رفع الاستغلال الطبقي عن الطبقة العاملة، في حين أننا نرى أنه قد زاده حدة.

وقد يرى البعض عكس ماذهبنا إليه بالقول أن الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ليس لديها الوعي الكافي لتدرك أنها ضحية لعلاقات إنتاج استغلالية، وأن هذا الوعي يعتبر شرطاً أساسياً لكي تتمكن من خلاله تلك الطبقة من القيام بمهمتها الثورية. وردنا على هذه المقولة التي طالما دافع عنها علم الاجتماع البورجوازي فيتمثل بالتمييز بين «الوعي بالواقع» و«الوعي بالممكن». والوعي بالواقع هو الذي لا يتجاوز حدود الوضع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة. غير أن أحد علماء الاجتماع وهو لوسيان جولدمان يرفض محاكمة وعي الطبقة العاملة لدورها الثوري التاريخي من خلال الوعي الواقع لهذه الطبقة.

ويشاركه جورج لوكاش في التأكيد على أن علم الاجتماع هو علم الكليات الاجتماعية، وديناميات، وأن افتراض وجود بناءات ثابتة لا يقل خطأ عن التوجهات التجزيئية في علم الاجتماع البورجوازي. فالبناء الاجتماعي هو دائمًا عملية دينامية للبناء والهدم. ويذهب هذين العالمين الاجتماعيين إلى أن الوعي الطبقي يتكون من الأفكار والمشاعر التي يملكها أفراد الطبقة عندما يقدرون موقفهم الطبقي تقديراً صحيحاً وذلك لأن الوعي الطبقي ليس مجموع أو متوسط ما يفكر به الأفراد، فهذا، في رأيهما، هو الوعي الامبريقي الآني السيكولوجي. أما الوعي الطبقي فهو رد الفعل (فكراً وموقفاً وسلوكاً) العقلاني المناسب لوضع خاص في عملية الإنتاج[١٥].

□ □ □

الهوامش

(١) علي فهمي: **«العلم والتقنية والتنمية»**. مجلة «شؤون عربية»، عدد (٦)، آب/ اغسطس ١٩٨١، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) د. رجا حجار: **«العلم والتنمية التكنولوجية: وعود وأخطار»**. «شؤون عربية»، عدد (٦)، ص ١٩٢.

(٣) د. فهمي جدعان: **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ١١.

(٦) د. محمود أمين العالم: **معارك فكرية**. دار الهلال، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٤٠١ ـ ٤٠٤.

(٥) من بين هؤلاء على سبيل المثال أستاذ علم الاجتماع الأميركي المعروف:

OGBURN, W.F., *On Culture and Social Change*, Chicago, the University of Chicago Press, 1964.

انظر في هذا الصدد:

(٦) د. وهبة مراد: **«الايديولوجيا والحضارة»**. مجلة «قضايا عربية»، العددان ١١، ١٢، السنة الثامنة، تشرين ثاني / كانون أول ١٩٨١، ص ٩.

(٧) ت.ب. بوتومور: **النخبة والمجتمع**. ترجمة جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٠١.

(٨) د. أحمد سالم الأسمر: **العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الاجتماعية**. مجلة «الباحث»، السنة الرابعة العدد الأول، أيلول / تشرين الأول ١٩٨١، ص ١٢ ـ ١٣.

(٩) د. أنور عبدالملك: **الفكر العربي في معركة النهضة**. دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(١٠) د. علي الدين هلال: **«الأبعاد السياسية والاجتماعية للتكنولوجيا»**. «المستقبل العربي»، عدد (٣٧) آذار ١٩٨٢، ص ١٠٩، ١١١.

(١١) د. عبدالدايم: **«نحو حضارة عربية علمية تكنولوجية»**. «قضايا عربية»، عدد (٧)، تشرين ثاني ١٩٧٤، ص ١٩ ـ ٢٣.

(١٢) Roger Garaudy: *Le Grand Tournant du Socialisme*. N.R.F. Paris. 1969.

(١٣) Radova Richta: *La Civilisation au Carfour*. Anthropos. Paris. 1968.

(١٤) عبدالله عبدالدايم، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٥) انظر في هذا الصدد: د. عبدالباسط عبدالمعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**. سلسلة كتب «عالم المعرفة». المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.